

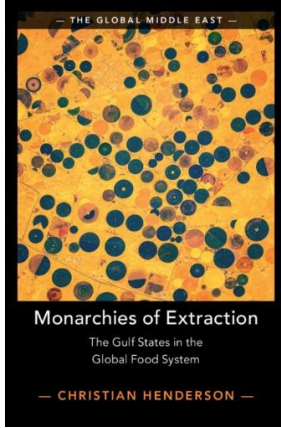


شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

مراجعة كتاب

قراءة في كتاب



كريستيان هندرسون*: ملكيّات الاستخراج: دول الخليج في النظام الغذائي العالمي

مصباح كمال**

المحتويات

- 3..... من الربيع النفطي إلى الاقتصاد السياسي للغذاء
- 4..... المزارع المقلوبة: الإنتاج والاستهلاك عبر الحدود
- 6..... الاستخراج والأيض الاجتماعي والتفاوت البيئي
- 8..... الدولة الريعية وتدويل رأس المال الخليجي
- 10..... الاستثمارات الزراعية وعلاقات السيطرة والعمل
- 12..... السياسة الغذائية بين الأمن والسيادة والاستدامة
- 13..... حدود الأطروحة وآفاق تطوير الاقتصاد السياسي الخليجي
- 15..... هندرسون والمنهج الماركسي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

مراجعة كتاب

Christian Henderson, *Monarchies of Extraction: The Gulf States in the Global Food System* (Cambridge: Cambridge University Press, 2026)
ISBN: 9781009699815 (ebook) 9781009699846 (hardback)
9781009699808 (paperback)

كريستيان هندرسون، مَلَكِيَات الاستخراج: دول الخليج في النظام الغذائي العالمي، مطبعة جامعة
كمبردج، 2026

تنبيه منهجي

تستند هذه القراءة إلى ما أمكن الاطلاع عليه من مراجعات وتعليقات موجزة متاحة عبر شبكة الإنترنت وخاصة مقدمة الكتاب، إلى جانب مصادر أخرى ذات صلة، استفدنا منها لتقديم قراءة نقدية أولية لكتاب حديث الإصدار، بالنظر إلى جودة موضوعه وما يثيره من قضايا ذات أهمية لدول الخليج والعراق أيضاً، وكذلك بعض القضايا الفكرية. ومن ثم، لا تمثل هذه الورقة مراجعة أكاديمية تقليدية تستند إلى قراءة الكتاب كاملاً، بل محاولة لاستكشاف جوانب من أطروحته ودلالاتها انطلاقاً من المواد المتاحة، وتوسيع النقاش حول بعض المفاهيم المركزية في الاقتصاد السياسي والبيئة الاجتماعية، ومنها مفهومي "الاستخراج" و"الأبيض الاجتماعي"، ووضعها في سياق أوسع من النقاشات النظرية المتعلقة بعلاقات الدولة ورأس المال والموارد الطبيعية والتفاوتات الاجتماعية والبيئية.

بدأت كتابة هذه الورقة بعد اطلاعي على الترجمة التي نشرها زميلي وصديقي محمد توفيق علي*** على موقع الحزب الشيوعي العراقي، وقد تناول فيها صدور الكتاب وقدّم عرضاً موجزاً لمحتوياته، تحت عنوان: [«الملكية القائمة على الاستخراج: دول الخليج في النظام الغذائي العالمي» — كريستيان هندرسون*](#).

وعلى إثر ذلك اقترح عليه أن نشترك في كتابة الورقة، غير أنّ محمداً رأى، بنزاهته وصدق، أن أنفرد أنا بتأليفها، إذ لم تتجاوز ترجمته خمسمائة كلمة، في حين زاد النص الذي أعدته على أربعة آلاف كلمة. وهكذا توليت تأليف الورقة كاملة، مع الاستفادة من ترجمته منها في سياق الورقة. أشكره على قراءته المتأنية لمسودة الورقة واقتراح بعض التعديلات.

التعريفات الهامشية مقتبسة من المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت وما تراكم لدي من قراءات سابقة.



مراجعة كتاب

من الريع النفطي إلى الاقتصاد السياسي للغذاء

يُمثل كتاب كريستيان هندرسون، *Monarchies of Extraction: The Gulf States in the Global Food System*، الصادر عن مطبعة جامعة كامبريدج عام 2026، محاولةً لتوسيع نطاق التحليل النقدي للاقتصادات الخليجية، عبر نقل مركز الاهتمام من النفط والريع إلى الغذاء بوصفه مجالاً تتقاطع فيه علاقات السلطة ورأس المال والعمل والبيئة. فبدلاً من التعامل مع الغذاء باعتباره مسألة تقنية تتصل بتوفير السلع الأساسية أو إدارة المخاطر المرتبطة بالاستيراد، يتيح منظور الاقتصاد السياسي النظر إليه باعتباره جزءاً من بنية عالمية لإنتاج القيمة وتوزيعها، تتجاوز الحدود الإقليمية لدول الخليج.

تتبع أهمية هذا المدخل من أنه يضع الاقتصادات الخليجية ضمن شبكة من العلاقات العابرة للحدود، لا بوصفها اقتصادات تعتمد على تصدير النفط واستيراد السلع فحسب، بل بوصفها أطرافاً تمتلك قدرة متزايدة على توجيه الاستثمارات والتحكم في بعض حلقات إنتاج الغذاء وتداوله. وبهذا المعنى، لا يعود السؤال مقتصرًا على كيفية تأمين الغذاء للسكان، بل يمتد إلى كيفية تنظيم إنتاجه، وأين تُحمّل تكاليفه البيئية والاجتماعية، ومن يمتلك القدرة على التحكم في تدفقاته، وكيف تتوزع القيمة المتولدة عبر مراحلها المختلفة.

تسمح هذه المقاربة بإعادة التفكير في العلاقة بين الريع النفطي والاقتصاد الغذائي. فالنفط لا يظهر هنا بوصفه قطاعاً منفصلاً عن بقية الاقتصاد، بل بوصفه أحد المصادر التي يمكن أن تدعم تراكم رأس المال وتوسيع نطاق الاستثمار الخارجي. ومن ثم، يصبح من الضروري بحث الكيفية التي تتحول بها الموارد المالية المتأتية من الاقتصاد الريعي إلى قدرة على امتلاك الأصول الزراعية، وتمويل الإنتاج، وتطوير البنى اللوجستية، والتأثير في سلاسل الإمداد العالمية.

ومع ذلك، فإن تجاوز التفسير النفطي لا يعني الاستغناء عنه تمامًا. فالمطلوب ليس إحلال الغذاء محل النفط بوصفه مفتاحاً تفسيريًا وحيداً، وإنما توضيح الروابط بينهما، وفهم كيف تتفاعل الموارد الريعية مع استراتيجيات الدولة والاستثمار وتدويل رأس المال. وتكمن القيمة التحليلية لهذا الانتقال في أنه يفتح مجالاً لدراسة جوانب من



مراجعة كتاب

الاقتصاد السياسي الخليجي قد تحجبها المقاربات التي تركز على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي وحدهما.

ينطلق كريستيان هندرسون في كتابه من مقارنة للاقتصاد السياسي للغذاء تستعين بمفاهيم الاستخراج والأبيض الاجتماعي والتبادل البيئي غير المتكافئ لفهم موقع دول الخليج في النظام الغذائي العالمي. ومن منظور ماركسي، تكمن أهمية هذه المقاربة في ربط الثروة النفطية بتدويل رأس المال الزراعي، وإظهار كيف يسهم استيراد الغذاء والاستثمار في الأراضي الزراعية بالخارج في إعادة تنظيم العلاقات بين مناطق الإنتاج والاستهلاك، بما قد يتيح نقل القيمة والاستفادة من الموارد إلى الاقتصادات الخليجية، في حين تتحمل المجتمعات المنتجة أعباء اجتماعية وبيئية متفاوتة. كما تتيح هذه المقاربة تجاوز النظر إلى الأمن الغذائي بوصفه مسألة تتعلق بتوافر السلع فحسب، وتحليله باعتباره قضية سياسية واقتصادية تتداخل فيها مصالح الدولة ورأس المال والسيطرة على تدفقات الغذاء والموارد. وبهذا، تتجاوز الدراسة التفسيرات التي تختزل الاقتصادات الخليجية في الربيع النفطي، لتضعها ضمن علاقات التراكم الرأسمالي والتفاوت التي تشكل النظام الغذائي العالمي.

المزارع المقلوبة: الإنتاج والاستهلاك عبر الحدود

يُعد مفهوم "المزارع المقلوبة" (Inverted Farms) مدخلاً لفهم الجغرافيا السياسية والاقتصادية للغذاء في الخليج، إذ يشير إلى نمط من تنظيم الإنتاج تنفصل فيه مواقع إنتاج الغذاء عن مراكز استهلاكه والقرار الاقتصادي المرتبط به. فبفضل استيراد كميات كبيرة من السلع الزراعية، تستطيع الاقتصادات الخليجية تجاوز محدودية الأراضي الصالحة للزراعة داخل حدودها، معتمدةً على أراضٍ وموارد مائية وعمل زراعي في بلدان أخرى. وبهذا المعنى، تنقلب العلاقة التقليدية بين الإنتاج والاستهلاك؛ فبدلاً من أن تُنتج الدولة الغذاء اعتماداً على مواردها المحلية، تصبح مرتبطة بشبكة من الأراضي والمزارع الممتدة عبر العالم، بينما يتركز داخلها الطلب والقدرة الشرائية وجانب من القرارات الاستثمارية. ولا يقتصر هذا النمط على استيراد المنتجات الزراعية، بل قد يشمل الاستثمار المباشر في الأراضي الزراعية بالخارج، أو السيطرة على بعض مراحل الإنتاج والتداول. وإذا كانت مفاهيم "المياه الافتراضية"



مراجعة كتاب

و "الأراضي المتجسدة" ¹(virtual water / embodied land) تتيح تتبّع الموارد المائية والأرضية المستخدمة في إنتاج السلع المتداولة عبر الحدود، فإن مفهوم "المزارع المقلوبة" يضيف بُعداً من الاقتصاد السياسي، إذ يوجّه الاهتمام إلى العلاقات التي تنظم هذه التدفقات، وإلى كيفية توزيع السيطرة على الأصول الزراعية وسلاسل الإمداد، فضلاً عن المنافع والأعباء الاجتماعية والبيئية بين مناطق الإنتاج والاستهلاك.

تُبرز هذه الصورة التباعد المكاني (spatial separation) بين عناصر تبدو، للوهلة الأولى، جزءاً من عملية واحدة: الأرض والمياه والعمل من جهة، ورأس المال والطلب والاستهلاك من جهة أخرى. فبينما يقع جانب من الأعباء المادية والاجتماعية للإنتاج في البلدان المصدّرة، تتركز القدرة الشرائية ومراكز اتخاذ القرار في بلدان أخرى. ولا يعني هذا التباعد أن جميع علاقات الإنتاج تُدار من الخليج أو أن الاستثمارات الخليجية تتحكم في كل حلقات السلسلة الغذائية؛ بل إن المقصود هو إظهار الكيفية التي يمكن بها للملكية والاستثمار والطلب أن تعيد تشكيل العلاقة بين مواقع الإنتاج ومراكز الاستهلاك.

وتتجاوز أهمية المفهوم وصف المسافة الجغرافية. فهو يطرح أسئلة بشأن طبيعة العلاقة بين المكان الذي يُنتج فيه الغذاء والمكان الذي تُحدّد فيه شروط تمويل إنتاجه وتسويقه. كما يدعو إلى التمييز بين امتلاك الأرض، والسيطرة على الإنتاج، والتحكم في عمليات النقل والتخزين والتوزيع، والقدرة على تحديد الأسواق التي تتجه إليها المنتجات. فهذه الوظائف قد تجتمع في يد جهة واحدة، لكنها قد تتوزع أيضاً بين الدولة والمستثمرين والشركات الزراعية وشبكات التجارة والنقل.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم المزارع المقلوبة بوصفها مدخلاً إلى دراسة تنظيم النظام الغذائي العالمي، لا مجرد استعارة تصف استيراد الغذاء من الخارج. فهي تساعد على تتبع الروابط بين الطلب الخليجي والموارد المستخدمة في الإنتاج خارج الحدود، وعلى

¹ المياه الافتراضية والأراضي المتجسدة (Virtual Water / Embodied Land) تشير "المياه الافتراضية" إلى كمية المياه المستخدمة في إنتاج سلعة ما، والتي تنتقل بصورة غير مباشرة عبر الحدود عند تصدير السلعة واستيرادها؛ فاستيراد المحاصيل الزراعية يعني ضمناً استيراد المياه التي استُخدمت في زراعتها. أما "الأراضي المتجسدة" فتشير إلى مساحة الأرض اللازمة لإنتاج سلعة معينة، والتي تنتقل ضمناً عبر التجارة الدولية مع انتقال المنتج نفسه. ويتيح المفهوم أن تتبّع الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدول المستوردة من دون استخدامها مباشرة داخل حدودها، وإبراز الأبعاد المادية والبيئية للتجارة الغذائية العابرة للحدود.



مراجعة كتاب

مسألة الكيفية التي تتوزع بها المنافع والأعباء بين المجتمعات المشاركة في السلسلة الغذائية.

لكن قوة المفهوم تتوقف على مدى قدرته على تفسير الاختلافات بين الحالات. فليس كل استيراد للغذاء دليلاً على وجود نمط واحد من السيطرة، كما أن الاستثمار الزراعي الخارجي لا يعني بالضرورة انتقال جميع وظائف الإنتاج أو القرار إلى المستثمر الأجنبي. لذلك، ينبغي اختبار المفهوم من خلال التمييز بين نماذج الاستثمار المختلفة، وأشكال الملكية والإدارة، ودرجات تدخل الدولة، ومواقع العمل الزراعي ضمن سلاسل الإمداد.

الاستخراج والأيض الاجتماعي والتفاوت البيئي

يتيح مفهوم "الاستخراج" (Extraction) توسيع التحليل من حركة رأس المال إلى العلاقات المادية والاجتماعية التي تجعل إنتاج الغذاء ممكناً. فالاستخراج، في هذا السياق، لا يقتصر على الحصول على مورد طبيعي أو نقل سلعة من مكان إلى آخر؛ بل يشير إلى أنماط من تنظيم الاقتصاد يمكن أن تستند إلى الاستحواذ على الموارد والتحكم في استخدامها، مع توزيع غير متكافئ للمنافع والتكاليف.² وتكمن أهمية هذا المنظور في أنه يلفت الانتباه إلى الشروط التي يقوم عليها التراكم، بدلاً من الاقتصار على القيمة المالية للاستثمارات أو حجم المبادلات التجارية.

ويرتبط ذلك بمفهوم "الأيض الاجتماعي" (Social Metabolism)، الذي يُستخدم لتحليل تبادل المواد والطاقة بين المجتمعات والبيئات الطبيعية من خلال عمليات الإنتاج والاستهلاك.³ فالالاقتصاد الغذائي يعتمد على تدفقات مادية تشمل الأرض والمياه

² يشير الاستخراج إلى نمط من الاستحواذ على الموارد الطبيعية وتسخيرها لتلبية مصالح اقتصادية خارج السياقات المحلية التي تُستخرج منها، بخلاف الإنتاج الذي يركز على خلق القيمة من خلال عمليات الإنتاج. ويرتبط هذا المفهوم بالتبادل الإيكولوجي غير المتكافئ، حيث تتوزع المنافع الاقتصادية والأعباء البيئية بصورة غير متكافئة بين الأطراف.

³ الأيض الاجتماعي (Social Metabolism) يشير إلى عمليات التبادل المادي والطاقة بين المجتمع والطبيعة من خلال العمل والإنتاج والاستهلاك، وهي عمليات تتشكل وفقاً لطبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد. وقد أسهم جون بيلامي فوستر في تطوير هذا المفهوم ضمن الماركسية البيئية، موضحاً علاقته بنقد ماركس للاقتصاد السياسي وبالاختلالات البيئية التي تنتجها علاقات الإنتاج الرأسمالية. انظر:



مراجعة كتاب

والطاقة والأسمدة والمحاصيل، إضافة إلى وسائل النقل والتخزين والتبريد. وهذه التدفقات لا تتوقف عند الحدود السياسية للدول، بل تتخذ شكل شبكات تربط مواقع الإنتاج بمراكز المعالجة والتوزيع والاستهلاك.

ويكشف هذا المنظور عن جانب من التفاوت البيئي في النظام الغذائي العالمي: تستفيد الأسواق الاستهلاكية من الإمدادات الغذائية المنتظمة، في حين تتحمل مناطق الإنتاج الضغوط الناتجة عن استنزاف الموارد المائية والأراضي الزراعية، فضلاً عن الأضرار البيئية المحلية الناجمة عن التوسع الزراعي.

وقد ظهر هذا التفاوت خلال فترة التوسع الاستعماري الغربي في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، حيث غيّرت أنماط الإنتاج الزراعي لتوجيهها نحو زراعة محاصيل معينة عرفت باسم المحاصيل النقدية أو المحاصيل التجارية (cash crops)، بغرض تصديرها إلى الدول الاستعمارية (المتروبوليات) واستهلاكها فيها.⁴ وقد أدى هذا التوجه إلى إهمال بعض المحاصيل الغذائية المحلية، وإضعاف الزراعة الموجهة لتلبية احتياجات السكان، مما ساهم في زيادة التبعية الاقتصادية والغذائية لهذه المناطق.

غير أن تحديد هذه النتائج يتطلب أدلة خاصة بكل حالة؛ فلا يمكن افتراض أن كل استثمار زراعي خارجي يؤدي بالضرورة إلى استنزاف الموارد أو الإضرار

John Bellamy Foster, *Marx's Ecology: Materialism and Nature* (New York: Monthly Review Press, 2000). وله مؤلفات أخرى حول الموضوع.

⁴ تُعرف هذه المحاصيل في الأدبيات الاقتصادية باسم Cash Crops، أي المحاصيل النقدية أو التجارية التي تُزرع أساساً بغرض البيع والتصدير وتحقيق العائد المالي، بدلاً من توجيهها مباشرة لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية. وقد ارتبط التوسع في إنتاج هذه المحاصيل خلال الحقبة الاستعمارية الأوروبية في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم بإعادة هيكلة الأنماط الزراعية بما يتوافق مع احتياجات الأسواق الأوروبية والصناعات الاستعمارية؛ ومن أمثلتها البن، والكافور، والقطن، والمطاط، والفول السوداني. لم يقتصر أثر هذا التحول على تغيير طبيعة الإنتاج الزراعي، بل امتد إلى إعادة توزيع الموارد والأعباء البيئية بصورة غير متكافئة، إذ حُصّصت مساحات واسعة من الأراضي، واستُخدمت الموارد المائية واليد العاملة لإنتاج سلع موجهة إلى الأسواق الخارجية، في حين تحملت المجتمعات المحلية جانباً من التكاليف البيئية والاجتماعية لهذا النمط الإنتاجي. كما أسهم هذا التوجه، في بعض المناطق، في تهميش المحاصيل الغذائية المحلية وتعميق التبعية للأسواق العالمية وتقلبات أسعار السلع التصديرية. وبذلك، يمكن النظر إلى نظام المحاصيل النقدية بوصفه أحد تجليات التفاوت البنيوي في الاقتصاد الاستعماري العالمي، حيث تركزت منافع التصدير والاستهلاك الصناعي في المراكز الاستعمارية، بينما تركزت في مناطق الإنتاج نسبة من الأعباء المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية وإعادة توجيه الزراعة نحو أولويات خارجية.



مراجعة كتاب

بالمجتمعات المحلية. إذ تتوقف النتائج على طبيعة المشروع، ونظام إدارة المياه والأرض، والضوابط التنظيمية، وحقوق المجتمعات المتأثرة، وشروط العمل والإنتاج.

ومن هنا، فإن الجمع بين الاستخراج والأيض الاجتماعي يسمح بطرح سؤالين مترابطين: كيف تُنظَّم التدفقات المادية التي تضمن وصول الغذاء إلى الأسواق الخليجية؟ وكيف تتوزع المنافع والأعباء الناتجة عن هذه التدفقات؟ فالإمداد الغذائي لا يمكن تقييمه من خلال توافر السلع وأسعارها وحدهما، بل ينبغي النظر أيضاً إلى الموارد التي استُخدمت لإنتاجها، والجهات التي تتحكم في استخدامها، والآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على ذلك.

ومع ذلك، لا ينبغي التعامل مع مفهوم الاستخراج باعتباره مرادفاً لكل أشكال الإنتاج أو الاستثمار. فالإنتاج الزراعي قد يتضمن خلق قيمة وفرص عمل، كما قد يرتبط في الوقت نفسه بعلاقات غير متكافئة في ملكية الموارد وتوزيع العوائد. ولذلك، يحتاج التحليل إلى تحديد الآليات التي تجعل علاقة اقتصادية معينة استخراجية، بدلاً من استخدام المصطلح بوصفه حكماً عاماً على جميع أشكال النشاط الاقتصادي الخليجي في الخارج.

الدولة الريعية وتدويل رأس المال الخليجي

تطرح دراسة الغذاء سؤالاً مهماً بشأن العلاقة بين الدولة الريعية وتدويل رأس المال الخليجي. فإذا كانت الإيرادات النفطية قد وفرت للدول الخليجية موارد مالية واسعة، فإن تحليل الاستثمار الغذائي يستدعي البحث في الكيفية التي تُستخدم بها هذه الموارد، وفي المؤسسات التي تتولى توجيهها، وفي العلاقة بين الأهداف العامة للدولة والمصالح التجارية للمستثمرين. فالتراكم الخليجي خارج الحدود لا يمكن فهمه باعتباره مجرد امتداد تلقائي للريع النفطي؛ بل يتطلب تحليلاً للعلاقة بين التمويل العام، والشركات المملوكة للدولة، ورأس المال الخاص، واستراتيجيات تنويع الأصول.

ويتيح هذا المدخل إعادة النظر في بعض الافتراضات المرتبطة بنظرية الدولة الريعية، التي تركز تقليدياً على أثر الإيرادات الخارجية في علاقة الدولة بالمجتمع، وفي أنماط الإنفاق والتوزيع والتمثيل السياسي. فدراسة الاستثمارات الغذائية الخارجية تدفع التحليل إلى ما وراء الحدود الوطنية، نحو فحص الكيفية التي تتحول بها الفوائض



مراجعة كتاب

المالية إلى أصول إنتاجية، أو حصص في الشركات الزراعية والغذائية، أو استثمارات في الأراضي والبنى اللوجستية، أو أدوات لتعزيز الحضور في الأسواق العالمية. وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً دالاً على هذا التحول، إذ اتجهت استثماراتها الخارجية إلى قطاعات متعددة، تشمل الإنتاج الزراعي والغذائي، إلى جانب الموانئ والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد. ومن هذا المنظور، لا تقتصر وظيفة رأس المال الريعي على إعادة توزيع الثروة داخل الدولة، بل تمتد إلى بناء شبكات اقتصادية عابرة للحدود يمكن أن تسهم في تعزيز أمن الإمدادات الغذائية، وتنويع مصادر الدخل، وتوسيع النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي. غير أن هذه الاستثمارات تثير، في الوقت نفسه، تساؤلات نقدية بشأن تفاوت توزيع المنافع والمخاطر بين الدول المستثمرة والمجتمعات المضيفة، ومدى تأثيرها في السيطرة على الموارد والأراضي الزراعية، وفي استقلالية النظم الغذائية المحلية. وبذلك، يصبح تحليل الدولة الريعية أكثر شمولاً حين يتناول، إلى جانب العلاقة بين الدولة والمجتمع داخل الحدود الوطنية، الكيفية التي تُوظف بها الفوائض المالية في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية وموازن القوة على المستوى العالمي.

لكن العلاقة بين الربيع والاستثمار لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها علاقة آلية. فامتلاك الموارد المالية لا يضمن وحده نجاح الاستثمارات أو تحقيق الأمن الغذائي، كما أن الأهداف الحكومية قد لا تتطابق دائماً مع حسابات الربحية التجارية. وقد تتداخل اعتبارات تأمين الإمدادات وتنويع الاقتصاد وتعظيم العوائد المالية وبناء النفوذ الخارجي، من دون أن تتخذ الأهمية النسبية نفسها في كل دولة أو مشروع.

لذلك، تتطلب المقارنة بين دول الخليج التمييز بين أدوار المؤسسات الحكومية وصناديق الثروة السيادية والشركات الخاصة والجهات شبه الحكومية، فضلاً عن اختلاف قدراتها التمويلية واستراتيجياتها الاستثمارية. كما ينبغي تجنب التعامل مع رأس المال الخليجي بوصفه كتلة متجانسة؛ إذ قد تتباين أهداف المستثمرين وآليات عملهم وسياسات المملّكيات الحاكمة، حتى داخل الدولة الواحدة.

وتكمن أهمية هذا التحليل في أنه يربط بين الاقتصاد السياسي الداخلي والامتداد الخارجي للاستثمار، من دون اختزال الثاني في الأول. فالسؤال ليس فقط كيف تؤثر الدولة الريعية في تراكم رأس المال، بل أيضاً كيف يعيد التوسع الاستثماري خارج



مراجعة كتاب

الحدود تشكيل أولويات الدولة، وعلاقاتها الاقتصادية، وموقعها داخل النظام الغذائي العالمي.

الاستثمارات الزراعية وعلاقات السيطرة والعمل

يُعدّ الاستثمار الزراعي والغذائي خارج الحدود أحد المجالات التي يمكن من خلالها اختبار أطروحة هندرسون بشأن الاستخراج. فهذه الاستثمارات لا تقتصر على نقل رأس المال إلى بلدان أخرى، بل قد تتيح للمستثمرين النفاذ إلى الموارد الزراعية والمائية، والتأثير في أنماط الإنتاج وتوزيع الغذاء، وإعادة تشكيل علاقات القوة بين الحكومات والمستثمرين والشركات المشغلة والمجتمعات المحلية. ومن هذا المنظور، لا تكمن أهمية الاستثمارات الخليجية في الخارج في حجم الأموال الموظفة فحسب، بل أيضاً في المواقع التي تتيح لرأس المال الخليجي السيطرة عليها ضمن النظام الغذائي الإقليمي. ويوضح هندرسون هذا التحول من خلال المقارنة بين الإمارات ومصر، وتتبع توظيف الفوائض النفطية في الأصول الزراعية والغذائية. لنقرأ ما كتبه في مقدمة الكتاب:

أصبحت صادرات الغذاء في دول مثل الإمارات العربية المتحدة تتجاوز، من حيث القيمة، صادرات دولة مثل مصر، وهو تحول لافت بالنظر إلى حجم الاقتصاد الزراعي المصري، في مقابل محدودية الموارد الزراعية في الإمارات. كما تعمل الاقتصادات الخليجية على إعادة تشكيل النظام الغذائي في المنطقة العربية وغرب آسيا. فقد استثمرت فوائض رأس المال المتأتية من الإيرادات النفطية في أصول زراعية وغذائية إقليمية، بما أتاح السيطرة على حلقات متعددة من سلسلة الإنتاج والتوزيع الغذائي، بدءاً من المزارع وصولاً إلى متاجر التجزئة الكبرى، كما هو الحال في مصر.

وتتيح المقارنة التاريخية مع الشركات الأمريكية العملاقة مثل "يوناييتد فروت" (United Fruit Company) و"مونسانتو" (Monsanto) طرح أسئلة مهمة حول العلاقة بين رأس المال الزراعي والسلطة والموارد. غير أن هذه المقارنة ينبغي أن تُستخدم إطاراً للتحليل لا افتراضاً مسبقاً بالتطابق. فاختلاف الفترات التاريخية، والبنية القانونية، وأنماط الملكية، والعلاقات بين الدول والشركات وأدوارها السياسية وخاصة في قارة أمريكا الجنوبية، يجعل من الضروري تحديد أوجه التشابه والاختلاف بدلاً من جمع الحالات تحت وصف واحد. والأجدي هو السؤال عن الآليات التي يمكن أن تتكرر عبر سياقات مختلفة، مثل التركيز في ملكية الأصول، أو التحكم في المدخلات



مراجعة كتاب

والأسواق، أو التأثير في السياسات العامة، أو نقل الأعباء الاجتماعية والبيئية إلى مجتمعات الإنتاج.

ولا يكتمل تحليل هذه الاستثمارات من دون إدراج العمل في صلب الصورة. فالزراعة ليست مجرد تدفق للأرض والمياه ورأس المال؛ إنها أيضاً عملية اجتماعية تعتمد على العمال الذين يزرعون المحاصيل ويحصدها ويجهزونها وينقلونها. ومن ثم، فإن دراسة النظام الغذائي العالمي تقتضي النظر إلى ظروف العمل، ومستويات الأجور، وحقوق العمال، وأنماط التعاقد، وإمكانية التنظيم والتفاوض، ومدى قدرة العاملين على الحصول على حصة من القيمة التي يسهمون في إنتاجها.

وتظهر أهمية هذا البعد عند التمييز بين القيمة المتولدة في السلسلة الغذائية والقيمة التي تصل إلى مختلف المشاركين فيها. فقد يتوزع العائد بين مالكي الأرض، والممولين، والشركات الزراعية، والوسطاء التجاريين، وشركات النقل والتخزين، وتجار التجزئة، بينما يحصل العمال الزراعيون على أجور قد لا تعكس حجم مساهمتهم أو المخاطر التي يتحملونها مثلما يتعرضون لمستويات متفاوتة من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية (استغلال قوة العمل). لكن تحديد هذا التفاوت يحتاج إلى بيانات عن الأجور والتكاليف والأرباح وشروط التعاقد؛ فلا يكفي الاستناد إلى وجود سلسلة إنتاج عابرة للحدود لإثبات كيفية توزيع القيمة داخلها.

ويكشف إدراج العمل عن أن التفاوت في النظام الغذائي لا يتصل فقط بالعلاقة بين الدول، بل أيضاً بالعلاقات الطبقة داخل كل حلقة من حلقات الإنتاج والتداول. فالدولة المستثمرة قد تسعى إلى تأمين إمداداتها أو تنويع مصادرها، في حين يسعى المستثمر إلى تحقيق العائد، وقد تسعى الحكومة المضيفة إلى جذب التمويل وفرص العمل؛ لكن هذه الأهداف لا تضمن بالضرورة توافق مصالح جميع الأطراف، ولا سيما العمال والمزارعين المحليين والمجتمعات التي تعتمد على الموارد المستخدمة في الإنتاج.

ومن هنا، ينبغي أن يتجاوز تقييم الاستثمار الزراعي معيار حجم الإنتاج أو استمرارية التوريد، ليشمل شروط الإنتاج وتوزيع عوائده. كما ينبغي التمييز بين الحالات التي تسهم فيها الاستثمارات في تطوير القدرات المحلية، والحالات التي تعزز فيها تبعية المنتجين أو تركّز السيطرة على الموارد والأسواق. ويظل هذا التمييز ضرورياً لتجنب تحويل مفهوم الاستخراج إلى تصنيف شامل لا يفسر الفروق بين نماذج الاستثمار.



مراجعة كتاب

السياسة الغذائية بين الأمن والسيادة والاستدامة

تحتل مسألة الأمن الغذائي موقعاً أساسياً في دراسة الاقتصادات الخليجية، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على استيراد العديد من السلع الغذائية، وإلى القيود البيئية التي تحد من إمكان التوسع الزراعي المحلي في أجزاء واسعة من المنطقة. وقد تدفع هذه الظروف الدول إلى تنويع مصادر الاستيراد، وتكوين مخزونات استراتيجية، والاستثمار في الإنتاج الخارجي، وتطوير الموانئ وشبكات النقل والتخزين. غير أن تقييم هذه السياسات يتطلب التمييز بين ضمان توافر الغذاء في الأسواق وبين السيطرة على الشروط التي تحدد إنتاجه وتوزيعه.

فالأمن الغذائي يشير، في معناه العام، إلى إمكان الحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ بصورة منتظمة. أما السيادة الغذائية فتتصل بقدرة الشعوب والمجتمعات على المشاركة في تحديد نظمها الغذائية وأولويات إنتاجها واستهلاكها، مع مراعاة حقوق المنتجين المحليين وشروط الوصول إلى الموارد. ولا يتطابق المفهومان بالضرورة: فقد تتمكن دولة من تأمين وارداتها من خلال شبكات تجارية واسعة، من دون أن يعني ذلك امتلاكها السيطرة على جميع حلقات الإمداد أو أن تكون المجتمعات المنتجة قد شاركت في تحديد شروط الإنتاج.

أما الاستدامة البيئية، فتطرح سؤالاً إضافياً يتعلق بقدرة النظام الغذائي على الاستمرار من دون إحداث أضرار غير قابلة للاستدامة بالموارد والبيئات التي يعتمد عليها. وبذلك، لا يكفي أن يضمن الاستثمار الغذائي تدفق السلع إلى السوق المستهلكة؛ بل ينبغي أيضاً تقييم أثره في المياه والتربة والتنوع الحيوي، وفي حقوق المجتمعات المحلية، وفي الظروف الاجتماعية التي يقوم عليها الإنتاج.

وقد أظهرت أزمة حصار قطر، التي بدأت في يونيو 2017، مدى أهمية طرق الإمداد والحدود السياسية وشبكات النقل بالنسبة إلى الأمن الغذائي.⁵ فقد سلّطت الأزمة الضوء على هشاشة بعض مسارات التوريد، وعلى الحاجة إلى إعادة تنظيم مصادر الاستيراد

⁵ أزمة حصار قطر (2017-2021) أزمة دبلوماسية وسياسية اندلعت في 5 حزيران/يونيو 2017، عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرضت قيوداً على حركة التنقل والتجارة والنقل الجوي والبحري والبري، متهمّة الدوحة بدعم الإرهاب والتقارب مع إيران، وهي اتهامات رفضتها قطر. وانتهت الأزمة باتفاق الغلا في كانون الثاني/يناير 2021، الذي مهّد لاستعادة العلاقات ورفع القيود.



مراجعة كتاب

وتطوير بدائل لوجستية. لكنها لا تثبت، بمفردها، صحة أطروحة شاملة بشأن الاستخراج أو السيطرة على النظام الغذائي العالمي؛ بل تمثل حالة يمكن من خلالها دراسة التفاعل بين الاعتماد على التجارة الخارجية، والقرارات السياسية، والبنية التحتية، واستراتيجيات التكيف مع الاضطرابات.

وتكمن قيمة هذه الحالة في أنها تبيّن أن الأمن الغذائي ليس مسألة إنتاج زراعي فحسب. فهو يعتمد كذلك على الموانئ، ووسائل النقل، والتخزين، والقدرة على إعادة توجيه التدفقات التجارية، والعلاقات الدبلوماسية، وتوافر التمويل. ومن ثم، فإن تحليل الغذاء يقتضي الجمع بين الاقتصاد السياسي للإنتاج ودراسة البنية اللوجستية والسياسة الإقليمية.

غير أن الانتقال من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائية والاستدامة يظل تحديًا تحليليًا وسياسيًا. فتنوع الموردين أو زيادة الاستثمار الخارجي قد يرفع قدرة الدولة على التعامل مع انقطاع الإمدادات، لكنه لا يحسم تلقائيًا أسئلة توزيع القيمة، وحقوق العمال، والاستدامة البيئية، وموقع المجتمعات المنتجة. لذلك، ينبغي النظر إلى هذه الأبعاد بوصفها معايير متميزة ومتكاملة لتقييم السياسة الغذائية، لا بوصفها أهدافًا مترادفة.

حدود الأطروحة وآفاق تطوير الاقتصاد السياسي الخليجي

تفتح المقاربة التي يطرحها كتاب *Monarchies of Extraction* مجالاً مهماً لتوسيع دراسة الاقتصادات الخليجية، لأنها تربط بين الغذاء والموارد الطبيعية ورأس المال والعمل والسلطة. وتتمثل إحدى نقاط قوتها المحتملة في تحويل الاهتمام من استهلاك الغذاء واستيراده إلى العلاقات الاجتماعية والمادية التي تجعل وصوله إلى الأسواق ممكناً. وبهذا المعنى، يتيح منظور الاستخراج مساءلة التفاوتات التي قد تختبئ خلف انتظام الإمدادات الغذائية، كما يربط بين قرارات الاستثمار في الخليج والآثار التي يمكن أن تترتب عليها في مواقع الإنتاج الخارجية.

ومع ذلك، يتوقف مدى إقناع هذه الأطروحة على قدرتها على تفسير التباينات بين دول الخليج، وهي دول رأسمالية كما يشرح هندرسون، وبين المؤسسات الاستثمارية المختلفة، وبين القطاعات والبلدان التي تستقبل الاستثمارات. فإذا استُخدم مفهوم الاستخراج بصورة واسعة تشمل كل أشكال الاستثمار والتجارة، فقد يفقد قدرته على



مراجعة كتاب

التمييز بين الآليات الاقتصادية المختلفة. أما إذا حُددت شروطه ومؤشراته بوضوح، فيمكن أن يصبح أداة أكثر دقة لفهم العلاقة بين السيطرة على الموارد، وتوزيع العوائد، وتحمل الأعباء الاجتماعية والبيئية.

ويبرز هنا سؤال الدولة: هل تُفسّر الاستثمارات الغذائية أساسًا باعتبارها أدوات لتحقيق أهداف الأمن القومي والغذائي، أم باعتبارها وسائل لتوسيع نطاق تراكم رأس المال، أم أنها تجمع بين الاعتبارين بدرجات متفاوتة؟ لا يتطلب هذا السؤال اختيار تفسير واحد بالضرورة، بل تحليل التوترات التي قد تنشأ بين الأهداف الحكومية والمصالح التجارية والاعتبارات البيئية والاجتماعية. كما يستدعي فحص المؤسسات التي تتخذ القرارات، وآليات المساءلة، والعلاقة بين التمويل العام والعائد الخاص.

وتبرز كذلك أهمية البنية اللوجستية، التي لا ينبغي التعامل معها بوصفها مجرد حلقة تقنية بين الإنتاج والاستهلاك. فالموانئ والمخازن وشبكات النقل والتبريد والتوزيع تؤثر في قدرة الشركات والدول على التحكم في حركة الغذاء، وفي سرعة الاستجابة للآزمات، وفي توزيع التكاليف والأرباح. ومن ثم، قد يساعد إدراج هذه البنية في التحليل على توضيح كيفية ممارسة السيطرة على سلاسل الإمداد حتى في الحالات التي لا يمتلك فيها المستثمر الأرض أو لا يدير الإنتاج الزراعي مباشرة.

وثمة مجال آخر للتطوير يتعلق بالتاريخ الزراعي والاجتماعي للمنطقة قبل النفط. ففهم التحولات الراهنة يتطلب تجنب تصوير الاقتصاد الخليجي كما لو أنه بدأ مع ظهور النفط، أو افتراض أن نظم الغذاء السابقة لم تكن تتضمن علاقات معقدة بين التجارة والعمل والموارد المحلية. وقد يتيح الاهتمام بتاريخ الزراعة والصيد والتجارة البحرية والتمويل الإقليمي تتبع أوجه الاستمرار والانقطاع بين الأنماط التاريخية لتأمين الغذاء والتحولات التي صاحبت صعود الدولة الريعية وتوسع الاستثمارات العابرة للحدود.

كما تظل علاقات العمل والطبقة الاجتماعية محورًا لا غنى عنه لتطوير هذا المنظور. فالتركيز على رأس المال والدولة قد يحجب أحيانًا الأدوار التي يؤديها العمال والمنتجون المحليون في استمرار سلاسل الإمداد، أو يحولهم إلى مجرد عناصر في عملية الإنتاج. لذلك، ينبغي أن يقترن تحليل تدفقات الأرض والمياه ورأس المال بدراسة شروط العمل، وحقوق المنتجين، وآليات توزيع القيمة، وقدرة المجتمعات المحلية على التأثير في القرارات التي تمس مواردها وسبل عيشها.



مراجعة كتاب

ومن الضروري، أخيراً، التمييز بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والاستدامة البيئية عند تقييم نتائج الاستثمارات الخليجية الخارجية. فقد تنجح سياسة ما في تقليل مخاطر انقطاع الإمدادات، من دون أن تضمن توزيعاً أكثر عدالة للعوائد أو حماية الموارد الطبيعية. وقد يحقق مشروع استثماري عائداً مالياً مرتفعاً، من دون أن يسهم بالضرورة في بناء قدرة إنتاجية محلية مستدامة. ومن ثم، فإن الحكم على هذه السياسات يتطلب معايير متعددة، تجمع بين استمرارية الإمدادات، والقدرة على اتخاذ القرار، وتوزيع القيمة، وشروط العمل، والآثار البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القراءة تمثل مراجعة نقدية أولية تستند إلى المعلومات المتاحة عن الكتاب ووصفه المنشور والمناقشات المفاهيمية المتصلة بموضوعه، ولا تدعي أنها بديل من القراءة المباشرة للنص كاملاً. ولهذا، ينبغي التعامل مع الأسئلة المطروحة بشأن التباينات بين دول الخليج، والبنية اللوجستية، وعلاقات العمل، والتاريخ الزراعي السابق للنفط، بوصفها محاور لاختبار أطروحة الكتاب وتحديد حدودها، لا أحكاماً نهائية على تفاصيل حججه وأدلته.

في المحصلة، تبرز أهمية الكتاب في فتح مجال لدراسة الغذاء باعتباره مدخلاً لفهم الاقتصاد السياسي الخليجي ضمن النظام العالمي، وربط التراكم المالي بالتدفقات المادية والبيئية والاجتماعية التي تدعم الإنتاج والاستهلاك. أما قوة أطروحته النهائية، فتتوقف على مدى نجاحها في التمييز بين أنماط الاستثمار المختلفة، وتفسير التباينات بين الدول والمؤسسات، وإظهار الآليات المحددة التي تربط الدولة الريعية بالاستخراج وإعادة توزيع المنافع والأعباء عبر الحدود. ومن هنا، فإن الإسهام الأهم لهذا المنظور لا يكمن في استبدال النفط بالغذاء بوصفه تفسيراً شاملاً للاقتصاد الخليجي، بل في إدماج الغذاء ضمن تحليل أوسع للعلاقة بين الدولة ورأس المال والعمل والبيئة.

هندرسون والمنهج الماركسي

يستفيد هندرسون من عدد من المفاهيم الماركسية، عرضنا بعضها، ليس بالضرورة من خلال تبني الماركسية بوصفها إطاراً نظرياً شاملاً، بل من خلال توظيف مفاهيمها وتطويرها ضمن حقل الاقتصاد السياسي النقدي والإيكولوجيا السياسية. وتؤكد مقدمة الكتاب هذا الارتباط من خلال استدعاء مفهوم صنمية السلعة عند ماركس، إلى جانب



مراجعة كتاب

مفهوم الصدع الأيضي، وتحليل العلاقة بين العمل والموارد الطبيعية والتراكم الاقتصادي.

أبرز هذه المفاهيم هو صنمية السلعة (Commodity Fetishism)، التي يوظفها هندرسون لتفسير الكيفية التي يُختزل بها الغذاء في سعره السوقي، بينما تُحجب العلاقات الاجتماعية والبيئية التي تقف وراء إنتاجه. فالسلعة الغذائية تبدو للمستهلك منتجاً متاحاً في السوق، لكن سعرها لا يكشف بالضرورة عن ظروف العمال الزراعيين، أو استهلاك المياه، أو استنزاف التربة، أو التكاليف البيئية التي تتحملها مناطق الإنتاج. وهنا يستفيد هندرسون من النقد الماركسي الذي يرى أن العلاقات الاجتماعية بين البشر تتخذ، في ظل الإنتاج السلعي، مظهر العلاقات بين الأشياء وأسعارها.

ويتجلى التأثير الماركسي أيضاً في مفهوم الأيض الاجتماعي (Social Metabolism)، الذي يستخدمه هندرسون لفهم التدفقات المادية والطاقة الضرورية لاستمرار المجتمع. فالغذاء ليس مجرد سلعة تجارية، بل مورد مادي يتيح إعادة إنتاج الحياة وقوة العمل. ومن هذا المنطلق، يربط هندرسون بين صادرات النفط الخليجية وواردات الغذاء، موضحاً كيف تتحول الثروة المتأتية من تصدير الطاقة الأحفورية إلى قدرة على استيراد الطاقة البيولوجية الضرورية لاستمرار المجتمع والنشاط الاقتصادي. وبذلك، يصبح تطور الاقتصادات الخليجية مرتبطاً ليس بالنفط وحده، بل أيضاً بتدفقات الغذاء والموارد التي تؤمنها التجارة الدولية.

أما المفهوم الثالث فهو الصدع الأيضي (Metabolic Rift)، الذي يرتبط بنقد ماركس للآثار البيئية للرأسمالية، ولا سيما اختلال العلاقة بين الإنتاج الزراعي ودورات تجديد خصوبة التربة. ويوسع هندرسون نطاق هذا التحليل ليشمل العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود، حيث يمكن لتجارة السلع الزراعية أن تنقل الموارد والقيمة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، مع ترك بعض الأعباء البيئية في المجتمعات المنتجة. ويتقاطع هذا التحليل مع مفهوم التبادل البيئي غير المتكافئ (Unequal Ecological Exchange)، الذي يفسر كيف يمكن أن تخفي الأسعار التجارية تفاوتاً في تدفقات الموارد وفي توزيع المنافع والتكاليف البيئية.



مراجعة كتاب

ويظهر البعد الماركسي كذلك في اهتمام هندرسون بكيفية تحويل الفوائض المالية النفطية إلى استثمارات وأصول إنتاجية في النظام الغذائي العالمي. فهذه العملية يمكن قراءتها في إطار تراكم رأس المال (Capital Accumulation)، حيث لا تقتصر أهمية الربح النفطي على تمويل الاستهلاك أو الإنفاق العام، بل تمتد إلى توظيف الفوائض في الشركات الزراعية والغذائية، والأراضي، والموانئ، وشبكات النقل والتوزيع. وهكذا، يتداخل الاقتصاد الريعي الخليجي مع أنماط رأسمالية عابرة للحدود، تسعى إلى تأمين الموارد وتوسيع السيطرة على حلقات الإنتاج والتداول وتحقيق العوائد الاستثمارية.

لكن من المهم التمييز بين الاستفادة من المفاهيم الماركسية وتبني الماركسية إطاراً تفسيرياً كاملاً. فهندرسون يركز على التدفقات المادية والطاقية، والتفاوتات البيئية، والأمن الغذائي، ودور دول الخليج في النظام الغذائي العالمي. ولذلك، فإن تحليله يتقاطع مع الماركسية، لكنه يستفيد أيضاً من تقاليد أخرى، مثل الإيكولوجيا السياسية، ودراسات النظم الغذائية، وأدبيات التبادل البيئي غير المتكافئ. وتؤكد مقدمة الكتاب نفسها تعدد هذه الروافد النظرية، إذ تضع الغذاء الخليجي ضمن نقاش أوسع حول الموارد والاستخراجية والتقنيات السياسية).

يمكن اعتبار تحليل هندرسون امتداداً نقدياً للاقتصاد السياسي الماركسي في مجال الغذاء والبيئة، لأنه يتجاوز تفسير التجارة بوصفها تبادلاً بين سلع وأسعار، ليكشف العلاقات الاجتماعية والمادية التي تحكم الإنتاج وتوزيع الموارد وتراكم رأس المال. وتكمن أهمية هذا المنظور في أنه يسمح بفهم الاقتصادات الخليجية لا بوصفها اقتصادات ريعية فحسب، بل بوصفها فاعلاً في نظام رأسمالي عالمي تتداخل فيه الطاقة والغذاء والموارد الطبيعية وعلاقات القوة.■

21 تشرين الأول 2026

* كريستيان هندرسون (Christian Henderson) باحث وأستاذ مساعد في دراسات الشرق الأوسط بجامعة أيدن في هولندا، متخصص في الاقتصاد السياسي الزراعي والإيكولوجيا السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تركز أبحاثه على رأس المال الخليجي، والاستثمارات الزراعية، وسلاسل السلع الغذائية، وعلاقاتها باستخراج الموارد الطبيعية وإعادة تشكيل النظم الغذائية الإقليمية.

** كاتب في قضايا التأمين.

*** محمد توفيق علي مهندس مدني متقاعد، مترجم لغوي معتمد وزميل في المعهد البريطاني للغويين (FCIL.CL)، وعضو في رابطة الأكاديميين العراقيين (AIA)، وعضو في المعهد البريطاني لدراسة العراق



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

مراجعة كتاب

(BISI) التابع للأكاديمية البريطانية، وكان عضواً في مجلس أمناء جمعية إنهيديوانا – زييانغ – بلاد الرافدين، وعضواً منتسباً في معهد لندن للشرق الأوسط (LMEI)، الذي سُمي لاحقاً معهد (سواس) للشرق الأوسط (SMEI) في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) بجامعة لندن.

لقراءة المزيد من المعلومات حول الكتاب بالعربية راجع الرابطين الإلكترونيين المدونين أدناه:
[الملكية القائمة على الاستخراج: دول الخليج في النظام الغذائي العالمي / كريستيان هندرسون*](#)

ولمزيد من المعلومات بالإنجليزية والصور راجع الروابط الإلكترونية أدناه:

رابط مقدمة الكتاب في موقع الناشر:

https://assets.cambridge.org/97810096/99846/excerpt/9781009699846_excerpt.pdf

<https://www.universiteitleiden.nl/en/research/research-output/humanities/monarchies-of-extraction-the-gulf-states-in-the-global-food-system>

<https://www.cambridge.org/core/books/monarchies-of-extraction/7E31992CE7C1DF6EE36337B358D3D6A6#fndtn-information>

[Monarchies of Extraction: The Gulf States in the Global Food System](#)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
<http://iraqieconomists.net/ar/>